

Distr.
GENERAL

S/1998/75
27 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان (S/1998/7)، التي يطلب فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وكما حدث في مناسبات سابقة، وآخرها في رسالتنا إليكم المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/1997/603)، لا يسعني إلا أن أرد على عدد من النقاط الخاطئة والمضللة الواردة في رسالة لبنان.

إن منشأ هذه الأفكار الخاطئة هو عدم الاعتراف بحقيقة بسيطة ألا وهي أن السبب الأساسي للحالة المتقلقة في جنوب لبنان يكمن في النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، اللبنانية منها والفلسطينية، التي تعمل تحت مظلتها. والحكومة اللبنانية ليست فقط عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل أو غير مستعدة لذلك، وإنما تقوم أيضا بدعم هذا النشاط وتشجيعه، بالاشتراك مع دول أخرى معروفة بتأييدها للإرهاب الدولي، في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذه الظروف، لا تملك إسرائيل سوى أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس بغية حماية أرواح السكان المدنيين في مدنها وقراها الشمالية. وقد أوضحت إسرائيل مرارا أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان، وأنه لو امتثلت حكومة لبنان لالتزامها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة.

وفي هذا السياق، أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه مؤخرا مجلة الوطن العربي. بيد أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يطلب انسحابا غير مشروط؛ وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصا صريحا، وهي "إعادة السلم والأمن الدوليين" و "مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة". وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، فيما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة.

ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين. ولو أنفقت حكومة لبنان الطاقة التي تبذلها في الوقت الراهن لنشر المعلومات المضللة، بدلا من محاربة الأنشطة الإرهابية داخل أراضيها ومباشرة مفاوضات وجها لوجه، لتحسنت آفاق السلام على طول حدودنا تحسنا كبيرا.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دوري غولد

الممثل الدائم

- - - - -